فصائل الثورة وسائر القوى الوطنية المناضلة في مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية جبهوية، تضمن سيادة مبدأ القيادة الجماعية». كذلك تناولت الجبهة الشعبية الموضوع بإشارة عامة أيضاً فقالت «ان ما هو قائم بيننا حتى اليوم هو تعايش وطني وليس وحدة وطنية بالمعنى الجبهوي الحقيقي الفاعل، وهذا ما لا يجب أن يقبله مجلسنا الوطني». ودعت الصاعقة، بدورها، إلى ضرورة تطبيق قرارات المجالس الوطنية السابقة بصدد القضية التنظيمية، ثم أثيرت هذه القضية بشكل أوسع في مناقشات اللجنة السياسية، وتمت صياغة توصية تدعو لتمثيل الفصائل كلها في مؤسسات منظمة التحرير وانجاز الوحدة العسكرية ووحدة المنظمات الجماهيرية، وتوفير الأسس لمشاركة جميع فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في أجهزة منظمة التحرير ودوائرها.

وبحصيلة هذه القضايا يمكن القول، انه بقدر ما كانت نقاشات المجلس الوطني الخامس عشر بعيدة عن الإثارة والضجيج، كانت ميالة لصياغة قرارات واقعية ومتفق عليها، بعيداً عن محاولات سابقة جرت فيها صياغة قرارات «ثورية» دون أن تكون معبرة عن قناعات جماعية، أو منسجمة مع التطورات الفلسطينية والعربية والدولية. وبهذا المعنى الواقعي يمكن القول بنجاح أعمال المجلس، كما يمكن القول أيضاً بأن التطبيق العملي يبقى المقياس الأدق للجزم بمدى النجاح أو الفشل.